A

ويبـــو

WIPO/ACE/3/10
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٦/٥/٤

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة

جنيف، من ١٥ إلى ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٦

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أستراليا
نهج متطور(*)

وثيقة من إعداد السيدة/ فيونا فيليبس
الخبيرة القانونية الرئيسية في قانون حق المؤلف،
جهاز النائب العام، أستراليا

(*) الآراء ووجهات النظر المعبّر عنها في هذه الدراسة هي آراء ووجهات نظر المؤلفة، ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أو الدول الأعضاء فيها.

مقدمة

١ - أود أن أعبّر عن شكري للمكتب الدولي الذي أتاح لي الفرصة لعرض النهج الذي تتبعه الحكومة الأسترالية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. فهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها الحكومة الأسترالية في اجتماع للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، يحدوها الأمل في أن تكلل دراسة المسائل قيد النظر بالنجاح.

٢ - إن مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية هي مسألة تناولتها الحكومة الأسترالية بالبحث منذ عدة سنوات. ولا شك أن ذلك هو الحال في عدد كبير من البلدان الأخرى. ففي سنة ٢٠٠٠ مثلاً، وضعت لجنة برلمانية أسترالية تقريراً في هذا الصدد بعنوان "اتخاذ إجراءات صارمة ضد المقلدين: إنفاذ حق المؤلف في أستراليا". وقدم ذلك التقرير مجموعة كبيرة من التوصيات، نفذ العديد منها سواء بموجب إجراءات تشريعية أو إدارية.

٣ - ومنذ عهدٍ قريب، بلغت مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية درجة كبيرة من الأهمية في أستراليا. ونجم ذلك جزئياً عن شكوى واحتجاجات أصحاب المصالح في القطاع الصناعي الذين تضررت أعمالهم نتيجة للتعدي على حقوق الملكية الفكرية، والذين التمسوا خيارات إضافية للإنفاذ. كما يرجع ذلك أيضاً إلى أن المحيط الرقمي يثير مشكلات جديدة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بصورة فعالة .

٤- وقد استجابت الحكومة الأسترالية لتلك التغيرات باتخاذ تدابير قانونية وغيرها من التدابير. كما أنها أنشأت آليات بغية تطوير الاستراتيجيات الكفيلة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وترى الحكومة أنٍ تدابير الإنفاذ الملائمة من الناحية الجنائية وسبل الإنصاف المدنية مهمة لإعداد إطار قوي وفعال تماماً للملكية الفكرية.

٥ - وقبل الشروع في شرح خبرة أستراليا في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بالتفصيل، أود أن أعرض بإيجاز إطارنا القانوني والحكومي.

إطار العمل

٦ - أرجو السماح لي أولاً بشرح النظام الدستوري الأسترالي والملكية الفكرية. لقد أنشيء نظام فدرالي للحكومة الأسترالية بمقتضى قانون سنة ١٩٠٠ الذي صدر بموجبه دستور كومنولث أستراليا. وبناء على ذلك النظام، تتوزع سلطة وضع القوانين بين الحكومة الأسترالية (أي الحكومة الفدرالية) والدول الست. وتدخل قوانين الملكية الفكرية ضمن اختصاص الحكومة الأسترالية وليس الدول.

٧ - وتتقاسم مسؤولية الملكية الفكرية وزارتان مختلفتان. فمن جهة، يتحمل النائب العام مسؤولية قانون وسياسة حق المؤلف، ويسدي إليه جهاز النائب العام المشورة في هذا الصدد. ومن جهة أخرى، تقع على كاهل وزير السياحة والصناعة والموارد مسؤولية قانون وسياسة الملكية الصناعية، ويسدي إليه المشورة مكتب أستراليا للملكية الفكرية. ويعمل جهاز النائب العام ومكتب أستراليا للملكية الفكرية بالتعاون الوثيق بينهما لبحث مجموعة من المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، بما فيها آليات الإنفاذ الملائمة. ولما كنت أعمل في جهاز النائب العام، فإنني سأركز بحثي اليوم على إنفاذ حق المؤلف أساساً، علماً بأن ذلك الجهاز مسؤول أيضاً عن سياسة القانون الجنائي.

٨ - والشرطة الفدرالية الأسترالية هي الوكالة الرئيسية التي تساعد الحكومة الأسترالية على تنفيذ القانون. ويتمثل دورها في تنفيذ القانون الجنائي الفدرالي وحماية المصالح الفدرالية والوطنية في أستراليا والخارج. كما أنها تكفل إنفاذ القانون الدولي وحفظ الأمن في أستراليا، وتسدي المشورة إلى الحكومة الأسترالية بشأن المسائل العملية.

٩ - والشرطة الفدرالية الأسترالية هي الهيئة الرئيسية لتنفيذ القانون فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية. ومع ذلك، تنفذ القانون أيضاً مختلف دوائر شرطة الدولة المصرح لها بالتحقيق في الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية. وغالباً ما تعمل شرطة الدولة والشرطة الفدرالية معاً، وكذلك مع المنظمات الصناعية، للتحقيق في تلك الجرائم.

١٠- ويشغل المدعي العام الفدرالي منصباً مستقلاً، ويتولى مسؤولية التحقيق في الجرائم الفدرالية، بما فيها الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية.

١١- وتمارس دائرة الجمارك الأسترالية سلطة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية المزورة والسلع المقلدة على الحدود، علماً بأن سلطة الجمارك على الحدود ينص عليها قانون حق المؤلف لسنة ١٩٦٨ وقانون العلامات التجارية لسنة ١٩٩٥، وتنظمها أحكام الإخطار بالاعتراض، أي أنه يجوز للجمارك بوجه عام أن تصادر السلع المقلدة والمستوردة لأغراض تجارية فقط إذا كان صاحب حق المؤلف أو العلامة التجارية قد قدم إخطاراً بالاعتراض إلى الجمارك وحدد فيه حقوقه المرتبطة بالملكية الفكرية.

١٢- ويجوز اتخاذ دعاوى الإنفاذ في عدد كبير من المحاكم في أستراليا على الصعيد الفدرالي وصعيد الدولة.

١٣- ويثير النظام الحكومي الفدرالي في أستراليا بعض المشكلات المرتبطة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وسنناقش ذلك بالتفصيل فيما يلي.

التشريع

١٤- سبل الانتصاف المدنية منصوص عليها في كل تشريعات الملكية الفكرية الأسترالية، وتساعد أصحاب حقوق الملكية الفكرية على حماية حقوقهم الخاصة. وهناك أيضاً عدد من الجزاءات الجنائية في قانون حق المؤلف لسنة ١٩٦٨ وفي قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٩٥. وينص أيضاً قانون حقوق مستنبتي النباتات لسنة ١٩٩٤ على أحكام جنائية بشأن الإنفاذ.

قانون حق المؤلف

١٥- يشتمل تشريع حق المؤلف الأسترالي على أحكام تتعلق بالجرائم منذ عهد بعيد[١]. وقد تطورت مجموعة الجرائم ونوعها بمرور الزمن[٢]. ويتضمن قانون حق المؤلف الحالي مجموعة من العقوبات الجنائية بهدف ردع أعمال القرصنة في مجال حق المؤلف والأنشطة المرتبطة بها. وتشمل

---

(١) انظر مثلاً المادة ١٤(١) من قانون حق المؤلف لسنة ١٩١٢.

(٢) قانون حق المؤلف المعدل لسنة ١٩٨٠ عدل العقوبات المنصوص عليها في قانون حق المؤلف لسنة ١٩٦٨. وبعد مرور أربع سنوات، قضى قانون حق المؤلف المعدل لسنة ١٩٨٤ بأن توزيع البرامج الحاسوبية يعتبر جريمة.

أحدث الأحكام فيما تشمل عقوبات تتعلق بإساءة استخدام أجهزة التحايل، وإساءة استعمال حقوق إدارة المعلومات وأجهزة فك رموز برامج الإذاعة.

١٦- وأدرجت تلك العقوبات في الأصل في قانون حق المؤلف كجزء من عملية تنفيذ معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، وعدلت من ثم (أو ستعدل بالنسبة للتدابير التكنولوجية الفعالة) للتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها أستراليا بناء على اتفاق التجارة الحرة المبرم مع الولايات المتحدة.

١٧- وثمة عقوبات أخرى تتعلق بقرصنة حق المؤلف على الكتب والبرامج الحاسوبية والتسجيلات الصوتية والأفلام. وتتناول أحكام القانون قرصنة حق المؤلف على الصعيد التجاري كما تتطلبه التزامات أستراليا باتفاق تريبس.

١٨- وعلاوة على ذلك، فإن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب على الصعيد التجاري، وغيرها من الأعمال التي تلحق ضرراً بالحقوق الاقتصادية لصاحب حق المؤلف، تعتبر جريمة بناء على قانون حق المؤلف.

١٩- وتراعي تلك العقوبات العنصر التجاري لاتفاق تريبس، وتراعي مع ذلك تطور المحيط الرقمي منذ اعتماد اتفاق تريبس.

٢٠- وتستكمل تلك الأحكام القرائن الاستدلالية التي تسهل عمل النيابة العامة في المسائل الجنائية أو الإجراءات المدنية لأصحاب الطلبات لإثبات وقائع معينة مثل ملكية حق المؤلف أو وجود حق المؤلف.

٢١- وزادت صرامة العقوبات بانتظام منذ اعتماد قانون حق المؤلف، وأصبحت الآن صارمة للغاية. فبالنسبة للجرائم المتعلقة باستعمالات تجارية معينة للنسخ المقلدة مثلاً، تبلغ العقوبة القصوى ٥٠٠ ٩٣ دولار أسترالي و/أو خمس سنوات حبس. وعند تحديد العقوبة، يجوز للمحكمة أن تفرض عقوبات أكثر صرامة في ظروف معينة إذا انطوت الجريمة على تحويل نسخ مطبوعة إلى شكل رقمي.

٢٢- وتتضمن سياسة الحكومة المعتمدة سنة ٢٠٠٤ بغرض دعم الفنون الأسترالية تعهداً يرمي إلى اتباع نظام صارم لحق المؤلف لمكافحة القرصنة المتصلة بالحواسيب. وترى الحكومة أن من المهم مراجعة القانون باستمرار للتأكد من أنه يشمل أحكاماً قوية وفعالة للحماية من قرصنة حق المؤلف. ونتيجة لذلك، أدخلت الحكومة تغييرات جوهرية على القانون لضمان الامتثال تماماً للالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتسهيل الإجراءات القضائية، والتأكد مثلاً من أن المدعين والمحققين يستندون إلى أحكام مبسطة تسمح لهم بمواصلة دعاوى حق المؤلف بنجاح وبصورة أنجع.

٢٣- وقد أبرمت الحكومة الأسترالية اتفاقات بشأن التجارة الحرة مع تايلند وسنغافورة والولايات المتحدة. وأدخلت بعض التعديلات على قانون حق المؤلف في أواخر سنة ٢٠٠٤ للوفاء بالالتزامات الخاصة المنصوص عليها في الاتفاق المبرم بين أستراليا والولايات المتحدة بشأن التجارة الحرة. ووسعت مثلاً نطاق العقوبات المنصوص عليها في القانون لتجريم أنشطة معينة تنطوي على قرصنة حق المؤلف في حالة ممارسة تلك الأنشطة "بغرض الحصول على منافع أو مكاسب تجارية".

٢٤- وفي الوقت الحالي، أصبح نطاق قرصنة حق المؤلف واسعاً بما فيه الكفاية لتجريم إعداد نسخ مقلدة من البرامج الحاسوبية في أي شركة للاستعمال التجاري الداخلي (أي النشاط المعروف عادة بعبارة "قرصنة الأعمال التجارية من قبل المستخدم النهائي").

٢٥- ويشتمل القانون الحالي على حكم جديد يقضي بتجريم اتباع سلوك ينجم عنه انتهاك لحق المؤلف على الصعيد التجاري، ويسبب ضرراً جسيماً لصاحب حق المؤلف. والغرض من ذلك التجريم هو ملاحقة الأنشطة التي تباشر لأغراض غير تجارية (إذا قام شخص بتوزيع نسخ مقلدة بالمجان على الإنترنت مثلاً)، وحدث ذلك على نطاق واسع يثبت المسؤولية الجنائية بسبب تأثير تلك الأنشطة الضار بصاحب حق المؤلف.

٢٦- وعززت الحكومة بصورة كبيرة الأحكام المتعلقة باستخدام الأجهزة التي تفك رموز البرامج التليفزيونية بدون تصريح (أي البرامج التليفزيونية الواجب الاشتراك فيها في أغلب الحالات). فمثلاً، تعتبر جريمة اليوم إذا استخدم شخص جهازاً لفك رموز برنامج إذاعي من أجل الحصول على برنامج إذاعي مشفر بدون تصريح من هيئة الإذاعة. وتعتبر جريمة أيضاً إذا وزع برنامج إذاعي مفكوك الرموز بدون تصريح بغض النظر عما إذا كان التوزيع يستهدف أو لا يستهدف تحقيق منافع أو مكاسب تجارية. وعلاوة على ذلك، تعتبر جريمة الآن استعمال برامج إذاعية مشفرة بغرض تحقيق منافع تجارية، إذا تم تفكيك رموز تلك البرامج في الأصل من قبل شخص آخر بدون تصريح من هيئة الإذاعة. وأدخلت الحكومة مجموعة من التغييرات على القانون للتمكن من رفع الدعاوى المدنية في حالة إساءة استخدام أجهزة فك رموز برامج الإذاعة في ظروف عدة.

٢٧- وأعلنت الحكومة في السنة الماضية أن النفاذ غير المشروع إلى خدمات التليفزيون الواجب تسديد اشتراكاتها يعتبر جريمة أيضاً، ويرتكب جريمة المشترك في تلك الخدمات الذي يوزع برامج إذاعية يجب الاشتراك فيها في أماكن أخرى، أو يستخدمها لأغراض تجارية إذا لم يسدد رسوم الاشتراك بالكامل. ونجمت تلك التدابير عن مراجعة الحكومة للقانون، والغرض منها هو معالجة المشكلات المتزايدة الناجمة عن سرقة إشارات البرامج التليفزيونية الواجب الاشتراك فيها.

٢٨- وتباشر الحكومة حالياً مراجعة تقنية إضافية للقانون لضمان مطابقة أحكام القانون الجنائي لسياسة القانون الجنائي الفدرالي، وتمشيها مع القانون الجنائي لسنة ١٩٩٥. كما أنها تنظر في إدخال بعض التعديلات الإضافية على أحكام القانون الجنائي في قانون حق المؤلف. ومن المتوقع تقديم التشريع الذي يتناول تلك المسائل والتعديلات المدخلة على البرامج التليفزيونية المدفوعة الأجر إلى البرلمان في الأشهر المقبلة.

قانون العلامات التجارية

٢٩- اشتمل قانون العلامات التجارية الأسترالي منذ بداية تطبيقه على أحكام تستهدف منع تقليد العلامات التجارية واستيراد سلع تحمل علامات تجارية "مزيفة". واشتمل قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٠٥ مثلاً على أحكام تشمل جريمة استيراد سلع مقلدة تحمل علامات تجارية مسجلة (١٠٠ جنيه غرامة)، وكذلك بيع سلع تحمل علامات تجارية مسجلة زوراً (الحبس ثلاث سنوات). ويتضمن قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٩٥ أحكاماً مماثلة، وتشمل العقوبات حالياً غرامة يبلغ مقدارها ٥٥ ٠٠٠ دولار أسترالي أو الحبس لمدة سنتين أو كلتا العقوبتين.

٣٠- وأشرف المجلس الاستشاري للملكية الفكرية وهو هيئة مستقلة تقدم توصياتها إلى الحكومة على إجراء تحقيقات بشأن إنفاذ الحقوق المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية. ونشر تقريره المتعلق بالبراءات في سنة ١٩٩٩، وأوصى بإدخال بعض التعديلات على نظام البراءات لمعالجة مشكلات الشك في نتيجة إنفاذ الحقوق. وقد أدخلت بعض التغييرات على قانون البراءات المعدل لسنة ٢٠٠١ والقانون المعدل لقوانين الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٣، واشتمل مشروع القانون المعدل لقوانين الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٦ على تغييرات إضافية. ونشر المجلس الاستشاري تقريره المتعلق بالعلامات التجارية في سنة ٢٠٠٤، وأوصى باعتماد بعض التدابير الكفيلة بدعم الحقوق المتعلقة بالعلامات التجارية، وتقديم المزيد من الثقة في صحة الحقوق، وتقليل الحاجة إلى رفع الدعاوى لإنفاذ الحقوق بالتالي. وقد نفذت بعض التوصيات بإدخال تغييرات على الإجراءات الإدارية. ويجري النظر حالياً في تنفيذ التوصيات الأخرى.

التشريعات الأخرى

٣١- ترد أحكام تتعلق بالجرائم في بعض التشريعات الأخرى. فقانون التجارة (المواصفات التجارية) لسنة ١٩٠٥ مثلاً ينص على أن استيراد أو تصدير السلع التي تحمل مواصفات تجارية زائفة يعتبر جريمة.

٣٢- وبناء على قانون حقوق مستنبت النباتات، فإن انتهاك حقوق المستنبت يعتبر جريمة يعاقب عليها بغرامة تبلغ ٠٠٠ ٥٥ دولار أسترالي كحد أقصى. غير أن مصلحة الجمارك لا تملك سلطة الحجز على النباتات المقلدة على الحدود.

٣٣- وبناء على قانون حماية الشارة الأولمبية لسنة ١٩٨٧، تملك مصلحة الجمارك سلطة الحجز على السلع التي تحمل المصطلحات الأولمبية المحمية بدون تصريح، مثل عبارة "الأولمبية" أو "الألعاب الأولمبية" وغيرها. ومع ذلك، فإن استعمال تلك المصطلحات لا يعتبر جريمة.

٣٤- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العقوبات الجنائية منصوص عليها في بعض تشريعات دول كومنولث أستراليا. فبناء على قانون الجائزة الكبرى (Vic) لسنة ١٩٩٤، يعاقب كل من يستخدم شارة الجائزة الكبرى بدون تصريح بدفع غرامة مقدارها ٠٠٠ ١١٠ دولار أسترالي كحد أقصى.

البحث

٣٥- لما كان الاقتصاد الأسترالي اقتصاداً متطوراً في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، فقد ركزت الحكومة معظم اهتمامها حتى عهد قريب على المنتجات المقلدة المستوردة والسلع المباعة في الأسواق مثلاً. ومن الواضح الآن أن ازدياد توزيع المنتجات المحمية بموجب حق المؤلف على الخط ومواد الملكية الفكرية الأخرى قد خلق نوعاً مختلفاً من المشكلات أمام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

٣٦- إن تحديد طابع الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومداها يعتبر خطوة أولية. ولذلك، فإن البيانات والإحصاءات الصناعية المتعلقة بالقرصنة والتقليد التي تضعها بعض المجموعات مثل الرابطة الدولية للملكية الفكرية والرابطة الدولية للعلامات التجارية والاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية ورابطة أستراليا للبرامج الحاسوبية التجارية والاتحاد الأسترالي المناهض لسرقة حق المؤلف إلخ. تعتبر مقاييس مهمة لما يحدث في الأسواق ومراقبة اتجاهاتها بمرور الزمن. ولا شك أن تلك البيانات مهمة للحكومة في عملها، ولكنها لا تعكس الصورة بالكامل. وفي الوقت الراهن، لا يوجد مصدر مركزي لتلك البيانات في أستراليا. وعلاوة على ذلك، فإن مختلف المجموعات المعنية تطبق

مناهج مختلفة لمقارنة البيانات وتقييمها، مما يجعل من الصعب تحليلها والموازنة بينها. وذلك هو بالضبط ما اكتشفته الويبو ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي عند تقييم حجم أعمال التقليد والقرصنة.

٣٧- ومن أجل معالجة بعض هذه المشكلات، قامت الحكومة مؤخراً بتكليف المعهد الأسترالي المعني بعلم الجريمة بإعداد دراسة عن الجرائم التي ترتكب في أستراليا في مجال الملكية الفكرية لتحديد آثارها الاقتصادية وفعالية القانون العام وردود عملية الإنفاذ. ويستهدف جزء كبير من الدراسة التشاور مع الدوائر الصناعية والنظر في المسائل التالية:

ما هو نوع الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية وتؤثر في الاقتصاد الأسترالي (أي ما هو حجم السلع المقلدة أو المقرصنة المعروضة في الأسواق؟) وما هو جانب تلك الجرائم الذي يؤثر في الاقتصاد أكثر من غيره (مثلاً توزيع السلع في السوق على نطاق ضيق، ومدى التورط في الجرائم المنظمة، والاستيراد عبر الحدود أو التصنيع المحلي، وتوزيع الموسيقى والأفلام والبرامج التليفزيونية والبرامج الحاسوبية التجارية على الخط)؟

وما هي الإحصاءات الرسمية المتوفرة بشأن الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية (أي حجم المنتجات المقلدة التي تكتشفها مصلحة الجمارك، ونوع ومستوى الجرائم التي تبلغ للشرطة، وكيفية تصنيفها، ونسبة الجرائم التي تنظر فيها الشرطة وتبلغها للوكالات الأخرى، وعدد القضايا المرفوعة ونتيجتها)؟ وما هي أوجه نقص تلك الإحصاءات، وما هي البيانات الواجب جمعها؟

وهل هناك أي صلة من الممكن إثباتها بين الجرائم التي تقترف في مجال الملكية الفكرية والأنشطة الإجرامية المنظمة الأخرى (مثلاً استيراد المخدرات والاتجار بها، وتهريب الأسلحة، وتمويل الإرهاب إلخ.) والجماعات المعروف تورطها في مثل تلك الأعمال الإجرامية؟

وما هو التأثير الاقتصادي للجرائم التي تقترف في مجال الملكية الفكرية في الشركات الصغيرة والصناعة والعمالة في أستراليا (بما في ذلك مثلاً إدراك خطورة وعدم شرعية شراء منتجات مقلدة)؟

وكيف تحسب الدوائر الصناعية التأثير الاقتصادي لتلك الجرائم على الصناعة، وما هي دقة تلك الأرقام؟ وهل تتوفر لها إحصاءات مستقلة؟ وكيف تقوم بمقارنتها إن وجدت؟

وكيف تؤثر الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية في المجتمعات الإقليمية والأصلية الأسترالية؟ (أي التأثير الاقتصادي في السينما المحلية والتأثير الاجتماعي في المجتمعات والمصنفات الفنية والسلع المقلدة).

وما هي البحوث الأخرى التي أجريت في ذلك المجال وتتصل بالتحقيقات الحالية الوطنية والدولية؟ (ومن الضروري أن يشمل ذلك مجموعة من البحوث المكثفة).

وما هو معروف عن مدى فعالية تشريع الملكية الفكرية الأسترالي (وغيره من التشريعات الأخرى) في منع الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية (ما هو تأثير العقوبات المتزايدة الصرامة وأحكام الإثبات البسيطة لوجود حق المؤلف وملكيته والتغييرات المدخلة على مبدأ الإنصاف في المعاملة، وماذا توحي المقارنات التشريعية الدولية فيما يتعلق بطرائق الإصلاح التشريعي الواعد)؟

٣٨- ومن المرتقب استكمال البحث في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول من هذه السنة. وقد طلب إلى الباحثين إدراج توصياتهم في تقريرهم النهائي بالإضافة إلى نتائج البحث. وقد تشتمل تلك التوصيات على خيارات تتعلق ببعض المسائل مثل جمع البيانات ودراسة الملكية الفكرية والتدريب في هذا المجال وتعزيز أنشطة الإنفاذ والآليات الاستشارية، بالإضافة إلى بعض التغييرات القانونية والإدارية. وستساعد تلك النتائج والتوصيات الحكومة على اتباع نهج لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المستقبل.

استراتيجية إنفاذ حق المؤلف

٣٩- يرتبط البحث ارتباطاً وثيقاً بالعمل الذي تواصل الحكومة ممارسته فيما يتعلق ببعض مبادرات الإنفاذ. وقد طور النائب العام استراتيجية لإنفاذ حق المؤلف. وفي الكلمة التي أدلى بها في ندوة بشأن قانون وممارسات حق المؤلف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من السنة الماضية، ذكر بعض عناصر تلك الاستراتيجية وتعهد بتحسين استجابة إنفاذ القانون الأسترالي لمشكلة قرصنة حق المؤلف الحقيقية والمتزايدة. وترد فيما يلي بعض الأنشطة التي تباشر في أستراليا بناء على هذه الاستراتيجية.

المبادرات التشريعية المحتملة

٤٠- تتمثل خطة الاستراتيجية الأولى في مراجعة قانون حق المؤلف باستمرار لضمان اشتماله على أحكام فعالة تناهض القرصنة. وتركز هذه الاستراتيجية على ضرورة الاعتماد على قوانين حديثة تنطبق بصورة فعالة على كل من المحيط المتصل والنسخ المطبوعة. وقد ذكرت بإيجاز بعض التعديلات الحديثة التي أدخلت على قانون حق المؤلف. وإذا كانت استراتيجية النائب العام تتعلق فقط بحق المؤلف (بسبب مسؤوليته الوزارية)، إلا أن من الملاحظ أن تشريع الملكية الصناعية يخضع أيضاً لمراجعة منتظمة كما تشهد على ذلك المراجعات الحديثة لإنفاذ حقوق البراءات والعلامات التجارية التي أجراها المجلس الاستشاري المعني بالملكية الفكرية.

التعاون والتنسيق

٤١- يتعلق الجزء الثاني من الاستراتيجية بالتعاون بين الوكالات الحكومية الأسترالية والدول والدوائر الصناعية. وكما سبق ذكره، تتبع أستراليا نظاماً حكومياً فدرالياً. وجرائم الملكية الفكرية هي جرائم فدرالية. غير أنه يجوز لإدارات شرطة الدولة والاتحاد إقامة الدعاوى في هذا الشأن. ويعني ذلك أن من الضروري التنسيق بين وكالات الإنفاذ تنسيقاً مثمراً.

٤٢- وقد أنشأت الحكومة كجزء من استراتيجيتها لجنة مشتركة بين الإدارات بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتضم تلك اللجنة كل الوكالات الحكومية الأسترالية المختصة لتعزيز نهج عمل أكثر تنسيقاً للمسائل المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتنظر اللجنة حالياً في عدد كبير من المسائل مثل إنفاذ الحقوق على الحدود، وموارد الإصلاح المحددة لإنفاذ حق المؤلف والعلامات التجارية، والأولويات الحكومية التنافسية، والتطورات الدولية.

٤٣- ونتيجة لعمل اللجنة، أدرج مؤخراً تنبيه للمسافرين بشأن السلع المقلدة والمقرصنة في نشرة وزارة الخارجية والتجارة الصادرة بعنوان "تحذيرات للمسافرين الأستراليين".

٤٤- وثمة هيئات استشارية أخرى تتيح الفرصة لوكالات إنفاذ السياسة والقانون للعمل مع الدوائر الصناعية. فقد أنشأت الحكومة الفريق الاستشاري المعني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بناء على التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية السابق الإشارة إليها بعنوان "اتخاذ إجراءات صارمة ضد المقلدين: إنفاذ حق المؤلف في أستراليا".

٤٥- ويرأس الفريق الاستشاري المعني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية الشرطة الفدرالية الأسترالية، ويتكون من ممثلين عن صناعة الأفلام والموسيقى والبرامج الحاسوبية، وأصحاب العلامات والوكالات الحكومية بما فيها جهاز النائب العام ومكتب أستراليا للملكية الفكرية وإدارة الجمارك الأسترالية والمعهد الأسترالي لعلم الإجرام واللجنة الأسترالية المعنية ببحث الجرائم وبعض إدارات شرطة الدولة والرئيس الفدرالي للنيابات العامة. وتتمثل المهمة الرئيسية للفريق في تشجيع التعاون العملي بين الدوائر الصناعية وإدارات الشرطة والجمارك على تقاسم المعلومات بصورة خاصة. وقد أعد الرئيس الفدرالي للنيابات العامة مثلاً مذكرات موجزة عن الإجراءات الجنائية التي تتخذ في حالة التعدي على الملكية الفكرية، ووزعها على الدوائر الصناعية وشرطة الدولة لمساعدتها على التصدي للجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. وتشتمل تلك المذكرات على مبادئ توجيهية للمحققين لإعداد ملفات الدعاوى، وتفصيل لعناصر الجرائم بناء على القوانين المعمول بها، وسياسة للمقاضاة أكثر اتساعاً.

٤٦- وقد أنشأ الفريق الاستشاري المعني بإنفاذ الملكية الفكرية فريقاً عاملاً للنظر في مسألة جمع بيانات عن الجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية، إقراراً منه بالافتقار إلى قاعدة وحيدة للبيانات الضرورية لتسجيل المعلومات المتعلقة بتلك الجرائم، واعترافاً منه بما لذلك من أهمية للنهج الذي تتبعه الحكومة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ووضع الفريق العامل استمارة تستخدمها الدوائر الصناعية لتسجيل تلك المعلومات. ومن المأمول أن يسمح ذلك بجمع المعلومات المتعلقة بالجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية في جهاز مركزي، ويكون مصدراً قيماً لابتكار حلول لقضايا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويسهل الكشف عن اتجاهات الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في أستراليا.

٤٧- وتفحص الحكومة أيضاً بعض التدابير الأخرى الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون بين الهيئات المعنية بإنفاذ قانون الاتحاد والدولة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. فمثلاً، لما كانت تلك الجرائم جرائم فدرالية، فإنها ليست مشمولة في برنامج تدريب ضباط شرطة الدولة، مما قد يتسبب في خلق صعوبات عندما تقدم شكاوى بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية إلى شرطة الدولة، وقد يعني أحياناً عدم مواصلة التحقيق في تلك الجرائم. وتدرس الحكومة الأسترالية حالياً السبل الكفيلة بإعداد أفضل المبادئ التوجيهية العملية لضباط شرطة الدولة وتمكينهم من اتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق والمقاضاة بسرعة. فالحكومة حريصة على ضمان تدريب ضباط شرطة الدولة على التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية على النحو السليم. وتتطلع أيضاً إلى اعتماد خيارات أوسع نطاقاً من شأنها أن تسهل إجراءات الشرطة والسماح لها بالنظر في عدد أكبر من الشكاوى المتعلقة بأعمال القرصنة في مجال حق المؤلف.

توفير موارد مناسبة للشرطة

٤٨- تعتبر الموارد المناسبة والمخصصة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تحدياً في الوقت الراهن، نظراً لمجموعة الجرائم الأخرى التي يستدعي الأمر أن تنظر فيها السلطات الأسترالية. ولا شك أن مسألة الموارد المناسبة للشرطة والضرورية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ليست مسألة تنفرد بها أستراليا. وفي الوقت الحالي، تعمل الشرطة الفدرالية الأسترالية بناء على تعليمات عامة من وزير

العدل الأسترالي، وتسترشد بالمبادئ التوجيهية التي تضمن تخصيص الموارد للأعمال التي تحظى بالأولوية.

٤٩- وتلتزم كل من الشرطة الفدرالية الأسترالية وشرطة الدولة بواجبات وتقييدات أخرى (الأمن القومي مثلاً) عند مواجهة المعدلات المتزايدة للجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية والمرتكبة في الأسواق في كل أنحاء أستراليا. فبعض الأسواق تعقد مثلاً في المناطق الريفية التي لا يتواجد فيها ضباط الشرطة الفدرالية الأسترالية. وتدرس الحكومة حالياً الوسائل الكفيلة بإمداد رجال الشرطة بالموارد الضرورية للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية.

إنفاذ الحقوق على الحدود

٥٠- تنظر أستراليا باستمرار في تدابير مراقبة الحدود المرتبطة باستيراد نسخ مقلدة من منتجات محمية بحق المؤلف لضمان تنفيذها بصورة فعالة. وقد زادت أهمية تلك المسألة مؤخراً نتيجة لازدياد مشكلات استيراد منتجات مقلدة إلى استراليا. وكما يعلم الجميع، فإن أستراليا جزيرة تحوطها حدود في كل مكان.

٥١- فمثلاً، الأستراليون الذين يعودون من إجازاتهم في الخارج يعودون محملين بأعداد متزايدة من الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية المقلدة. وبناء على نظام حق المؤلف الأسترالي، لا يمكن للجمارك الأسترالية أن تصادر النسخ المقلدة ما لم يقدم صاحب حق المؤلف إخطاراً بالاعتراض. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في البلدان الأخرى، لا يمكن مصادرة النسخ المقلدة ما لم تكن مستوردة لأغراض تجارية معينة.

٥٢- وقد تلقت الحكومة الأسترالية عدداً من الشكاوى من شركات تأجير أقراص الفيديو الرقمية ذكرت فيها أن أعمالها تضررت لأن الأستراليين العائدين إلى بلدهم يستوردون نسخاً مقلدة من أحدث طراز.

٥٣- وكما هو الحال بالنسبة إلى إدارات الشرطة، فإن مستوى الموارد المخصصة لمصلحة الجمارك يثير مشكلة.

٥٤- وتنظر الحكومة حالياً في خيارات من شأنها معالجة تلك المشكلات. غير أنه من العسير عليها أن تجد حلاً سياسياً في هذا الصدد، نظراً لالتزاماتها المرتبطة باتفاق تريبس والمتعلقة بالتدابير المفروضة على الحدود، واستيراد تلك السلع للاستعمال الشخصي.

٥٥- وقدم المجلس الاستشاري المعني بالملكية الفكرية بعض التوصيات بشأن نظام الإخطار بالاعتراض المتعلق بالعلامات التجارية في تقريره عن إنفاذ العلامات التجارية. ونتيجة لذلك، فإن أي تغيير يدخل على العلامات التجارية يكون مرتبطاً أيضاً بنظام حق المؤلف ومراقبة الحدود.

٥٦- ويمثل ذلك بعض القضايا السياسية المهمة الواجب النظر فيها عند معالجة تلك المشكلة.

التطورات الدولية

٥٧- يتعلق الجزء الأخير من الاستراتيجية بالتطورات الدولية. ومن نافلة القول إن تدابير الإنفاذ الملائمة لمعالجة القرصنة في مجال حق المؤلف وتقليد العلامات التجارية هي قضية عالمية.

ويصدق ذلك بصورة خاصة على المحيط الرقمي. ولذلك، يمثل تبادل المعلومات والتعاون مع البلدان الأخرى لإيجاد حل لقضايا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية جزءاً مهماً من استراتيجية الحكومة المتعلقة بالإنفاذ. ويتيح هذا الاجتماع فرصة طيبة للدلالة على أهمية مثل هذا التعاون. وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة الأسترالية بكل جهد إلى مواصلة دراسة قضايا الإنفاذ في محافل أخرى. وقد طرح النائب العام الأسترالي مسألة إنفاذ حق المؤلف للنظر فيها على اجتماع لوزراء العدل في دول الكومنولث. وتشارك أستراليا أيضاً بكل نشاط في فريق خبراء منظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي، وستستضيف تلك المنظمة في سنة ٢٠٠٧. وتساهم الحكومة الأسترالية أيضاً في العمل الذي يباشر في محافل أخرى، وقد أجابت مثلاً عن الاستبيان الذي وضعته منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن القرصنة والتقليد، ووزعت ذلك الاستبيان على ممثلي الدوائر الصناعية.

٥٨- وعلى المستوى التنفيذي، تنظر الحكومة الأسترالية أيضاً في التعاون مع وكالات إنفاذ القانون في البلدان الأخرى بشأن تلك المسائل. فالشرطة الفدرالية الأسترالية مثلاً لها ضباط اتصال في ٢٧ بلداً تقريباً. والغرض من ذلك هو من بين جملة أمور تبادل المعلومات، بما في ذلك الخبرة التقنية والعلمية، لتعزيز القدرة على إنفاذ القانون.

إذكاء الوعي

٥٩- لا ريب في أن إعداد قوانين وإجراءات ملائمة يعتبر شرطاً أساسياً لوضع نظام فعال للملكية الفكرية. وتقر الحكومة الأسترالية بأن إذكاء الوعي هو من الأهمية بمكان لضمان فعالية تلك القوانين والإجراءات. وتطور الحكومة الآن سياستها التعليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وسيتوقف ذلك جزئياً على نتائج البحث المنجز بتكليف منها، لا سيما فيما يتصل بالموقف إزاء الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. وستستند كل سياسة مقبلة إلى الممارسات المتبعة حالياً. وترد فيما يلي بعض هذه الممارسات.

٦٠- ويتم إذكاء الوعي حالياً من خلال الإعلام على صفحات الإنترنت الحكومية والحملات الإعلامية الهادفة.

٦١- وكجزء من تعهد أستراليا بالإعلام عن قضايا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، يقدم موقع وب كل من جهاز النائب العام ومكتب أستراليا للملكية الفكرية معلومات دقيقة وسهلة المنال عن الملكية الفكرية. وتشمل هذه المواد الإعلامية رسائل ونشرات إخبارية.

٦٢- وتجري كلتا الهيئتين تحقيقات ميدانية بشأن قضايا الملكية الفكرية العامة. وعلاوة على ذلك، يقدم موظفو الهيئتين بحوثاً عن قانون الملكية الفكرية الأسترالي وسياسته إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٦٣- ويشمل موقع وب مصلحة الجمارك الأسترالية معلومات عن حماية حق المؤلف والعلامات التجارية ومخطط الإخطار بالاعتراض على الاستيراد. كما تقدم تلك المصلحة معلومات إلى المسافرين بشأن استيراد السلع المقلدة.

٦٤- وكما سبق ذكره، تشمل نشرة وزارة الخارجية والتجارة الصادرة بعنوان "تحذيرات للمسافرين الأستراليين" معلومات عن استيراد السلع المقلدة والمقرصنة. وصدرت هذه النشرة في شكل نسخة ورقية توزع مع جوازات السفر الجديدة، وتتوفر أيضاً على موقع وب الوزارة الآنف ذكرها.

٦٥- وأصدر المعهد الأسترالي المعني بعلم الإجرام نشرة إعلامية مؤخراً بعنوان "تخفيض معدل الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية".

٦٦- وترد معلومات تفصيلية إضافية عن مواقع وب الحكومة الأسترالية في مرفق هذه الدراسة.

٦٧- وثمة وسيلة مهمة أخرى لإذكاء الوعي تتمثل في الدعاية عن أعمال الإنفاذ الناجحة. ففي بعض الحالات، تباشر وكالات إنفاذ القانون أعمالاً هادفة لافتة للنظر لإضفاء أقصى الآثار ردعاً على أعمال الإنفاذ، وتتعاون من وقت لآخر مع الدوائر الصناعية في حملات إذكاء الوعي. وقامت مؤخراً إدارة إعلامية عامة تتبع شرطة الاتحاد والدولة وتعرف بإدارة (Crimestoppers) بالتعاون مع رابطة أستراليا للترفيه ببث سلسلة من الإعلانات التليفزيونية بهدف منع بيع وحيازة البرامج الحاسوبية والألعاب الإلكترونية المقرصنة.

٦٨- وتساند الحكومة الأسترالية أيضاً الدوائر الصناعية في دورها المهم في تعريف الجمهور بقضايا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

٦٩- وفي سنة ٢٠٠٤ مثلاً، شن النائب العام حملة أشرف عليها الاتحاد الأسترالي المعني بمكافحة سرقة حق المؤلف (AFACT) بهدف إذكاء الوعي بقرصنة الأفلام. وأنتج الاتحاد فيلماً قصيراً بالتعاون مع بعض المخرجين السينمائيين والمسرحيين، وهو يعرض حالياً على شاشة ٢٠٠٠ سينما تقريباً في كل أنحاء أستراليا.

٧٠- وفي سنة ٢٠٠٥، حضر النائب العام احتفالاً نظمه ممثلو صناعة الأفلام وأتلف فيه ما يناهز ١٥٠ ٠٠٠ قرص فيديو رقمي مقلد. وفي الكلمة التي أدلى بها النائب العام بهذه المناسبة، أقر بأهمية تنظيم تلك الاحتفالات لإذكاء وعي الجمهور بأن أقراص الفيديو الرقمية المقلدة وأعمال القرصنة الأخرى تعتبر جريمة مثل أي جريمة أخرى، وبأن الناس العاديين يعانون من جراء ذلك.

٧١- وتشارك الحكومة الأسترالية أيضاً في الأنشطة المتعلقة بإذكاء الوعي في كل أنحاء إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وغالباً ما تباشر تلك الأنشطة بالتعاون مع منظمات متعددة الأطراف مثل منظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والويبو. وهي تتعاون حالياً مع سنغافورة وهونغ كونغ لتنظيم ندوة عن "الاستراتيجيات الفعالة لتعريف الجمهور بحقوق الملكية الفكرية" في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ في هونغ كونغ من أجل تقاسم الخبرات والمعرفة بحقوق الملكية الفكرية مع البلدان ذات الاقتصادات النامية.

التدريب

٧٢- التدريب عنصر مهم في أي نظام فعال لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ولذلك، يجري النظر حالياً في تدريب ضباط شرطة الدولة وقضاة المحاكم الجزئية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في مجال الملكية الفكرية. ويتعين على الدوائر الصناعية أن تشارك في هذا الصدد. ولذلك تتعاون الحكومة والدوائر الصناعية في تدريب رجال الجمارك على اكتشاف المنتجات المخالفة للقانون. ويعمل ممثلو صناعة الأفلام الأسترالية بالتعاون الوثيق مع قطاع التعليم للتعريف بمبادئ حق المؤلف في المدارس، اعترافاً منهم بأهمية تدريب الشباب وتوعيتهم بحقوق الملكية الفكرية.

٧٣- وتضطلع الحكومة الأسترالية والدوائر الصناعية بالتدريب على الملكية الفكرية في الإقليم. ففي مايو/أيار ٢٠٠٤ مثلاً، نظمت الشرطة الفدرالية الأسترالية وإدارة الجمارك الأسترالية ندوة بشأن الإنفاذ في هونغ كونغ تحت عنوان "ندوة بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومراقبة الحدود". وتوفر أستراليا التدريب أيضاً للقضاة في الإقليم. وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب أستراليا المعني بالملكية الفكرية بانتظام مع مكاتب الملكية الفكرية النظيرة لها في الإقليم ويقدم التدريب إليها. وعلاوة على التدريب الذي ترعاه الحكومة، تشارك المنظمات الصناعية الأسترالية أيضاً في الدورات التدريبية الإقليمية. وتعمل مثلاً الرابطة الأسترالية الآسيوية المعنية بحقوق الأداء كمركز تدريب لجمعيات الإدارة الجماعية للحقوق في الإقليم.

الخاتمة

٧٤- أرجو أن تكشف هذه الدراسة عن مدى ارتباط الحكومة الأسترالية بقضية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ومدى تطور التحديات التي تواجهها.

٧٥- ولا شك أن المنهج الذي تتبعه الحكومة ويرمي إلى إجراء دراسات لتحديد الوضع في أستراليا سيساعدها على مواجهة تلك التحديات.

٧٦- وتمثل المراجعة الدائمة لتشريعات الملكية الفكرية بغية ضمان ملاءمتها للنظر في قضايا الإنفاذ الجديدة عنصراً رئيسياً في الطريقة التي تنتهجها أستراليا لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

٧٧- وتعترف الحكومة مع ذلك بأنه يجب أن يكون منهجها متوازناً مع الإعلام والتدريب فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

٧٨- ومن الممكن التوصل إلى نتائج باهرة بالتنسيق والمشاورة بين الهيئات الحكومية والدوائر الصناعية.

٧٩- ومن المحتمل أن تستمر الطلبات المتعارضة على موارد الإنفاذ في إثارة المشكلات. غير أن الحكومة الأسترالية ووكالات الإنفاذ تعمل وتتعاون معاً للتغلب على تلك المشكلات.

٨٠- ولا ينبغي النظر إلى إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على أنها قضية محلية فقط. ولذلك، يمثل التعاون والارتباط الدولي جزءاً مهماً من النهج الذي تتبعه الحكومة الأسترالية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتتيح الاجتماعات المماثلة للاجتماع الحالي فرصة قيمة لتبادل الآراء والخبرات بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتتطلع أستراليا إلى مواصلة الحوار بشأن هذه القضايا المهمة.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

المرفق

مصادر المعلومات التي توفرها الحكومة الأسترالية في مجال الملكية الفكرية

جهاز النائب العام

يحتفظ فرع قانون حق المؤلف التابع لجهاز النائب العام بموقع على الإنترنت يشرح فيه بالتفصيل العمل الذي يباشره في مجال الإعلام، ويحتفظ أيضاً بخط اتصال بأحدث تشريعات حق المؤلف.

ويرد على موقع الإنترنت كتيب عن حق المؤلف عنوانه "قانون حق المؤلف الأسترالي: دليل مختصر"، ويتضمن الكتيب معلومات عامة عن حق المؤلف ومعلومات مفصلة عن المنظمات التي ترخص حق المؤلف أو تسدي المشورة في هذا الشأن.

وترد على موقع الوب أيضاً نشرات إعلامية تشرح بالتفصيل الآثار المترتبة على تعديل قانون حق المؤلف، علماً بأن أحدث تلك النشرات تصف الآثار الناجمة عن التعديلات الرئيسية التي أدخلت على القانون نتيجة لقانون حق المؤلف لسنة ٢٠٠٥ واتفاق التجارة الحرة المبرم بين أستراليا والولايات المتحدة.

ويتوفر الكتيب والنشرات الإعلامية على موقع الإنترنت: <http://www.ag.gov.au/copyright>

وينشر جهاز النائب العام رسالة إخبارية منتظمة بعنوان "أخبار ألكترونية عن حق المؤلف"، تقدم فيها بالمجان معلومات حديثة عن تطورات قانون حق المؤلف، ويجوز الاشتراك فيها عن طريق موقع الجهاز على الوب. وترد على ذلك الموقع مجموعة الرسائل الإخبارية السابقة التي تقدم نظرة عامة عن القانون الأسترالي والقانون الدولي لحق المؤلف خلال السنوات السبع الأخيرة.

مكتب أستراليا للملكية الفكرية

موقع وب مكتب أستراليا للملكية الفكرية

البوابة المباشرة الرئيسية التي يستخدمها مكتب أستراليا للملكية الفكرية لتوعية الجمهور بحقوق الملكية الفكرية هي <www.ipaustralia.gov.au>. ويقدم موقع الوب مجموعة من المواد الإعلامية، مثل شرح أنواع حقوق الملكية الفكرية التي يديرها مكتب أستراليا للملكية الفكرية وإجراءات التسجيل، ومجموعة وثائق المكتب، وأحدث الأخبار.

ويسمح موقع وب مكتب أستراليا للملكية الفكرية بالنفاذ إلى مختلف المنتجات والبرامج المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، التي تتمشى مع الاحتياجات المحددة للمستهلكين والأسواق. ويطور كل منتج أو برنامج مصحوباً بعلامة مميزة. وترد فيما يلي تفاصيل إضافية عن علامات منتجات أو برامج المكتب.

النفاذ إلى الملكية الفكرية

بوابة مباشرة تسمح للمستخدمين بالنفاذ إلى مجموعة كبيرة من المعلومات والموارد المتعلقة بالملكية الفكرية، والتي تقدمها مصادر حكومية وغير حكومية.

بدأ النفاذ إلى الملكية الفكرية بعدما بادرت الحكومة سنة ٢٠٠١ بدعم القـــدرات، وكلفـــت الوكـــالات الحكومية المعنية بالملكية الفكرية بابتكار تسهيلات وحيدة للدخول على الوب.

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات والموارد المقدمة عن طريق النفاذ إلى الملكية الفكرية مكيفة وفقـــاً لنوع المستفيد من الملكية الفكرية، سواء كان مثلاً المخترع أو المبتكـــر أو الأســـترالي الأصلـــي أو الحكومة أو المصمم أو المحامي أو مستشار الشركات أو مؤسسة ثقافية أو مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم أو صناعة أو باحث.

ويوفر النفاذ إلى الملكية الفكرية معلومات بشأن الإنفاذ تحت العناوين التالية: "كيفية تفـــادي المســـاس بالملكية الفكرية" و"كيفية حماية ملكيتك الفكرية" و"كيفية حماية ملكيتك الفكرية في الخارج".

ويخدم النفاذ إلى الملكية الفكرية أيضاً كمركز أسترالي لإدارة حقوق الملكية الفكرية. وفي اجتماع كبار موظفي منظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي سنة ٢٠٠٣، أوصي بأن ينشيء كل عضو في المنظمة مركزاً لإدارة حقوق الملكية الفكرية، ويتيح فيه علناً الرموز والقوانين واللوائح المتعلقة بالنظام القومي لحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويمكن النفاذ إلى تلك المراكز حالياً عن طريـــق APEC IPEG website.

النفاذ إلى الملكية الفكرية: <http://www.ipaccess.gov.au/index.phtml>

مراكز إدارة حقوق الملكية الفكرية التابعة لمنظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي:

<http://www.apecipeg.org/servicecentres/default.asp>

علبة أدوات الملكية الفكرية (IP Toolbox)

تمثل علبة أدوات مكتب أستراليا للملكية الفكرية دليلاً شاملاً للشركات والباحثين ومستشاري الشـــركات يساعدهم على تحديد ملكيتهم الفكرية وحمايتها والانتفاع بها. وابتكرت العلبة في شكل كتاب يبلغ عـــدد صفحاته ٤٥٠ صفحة و٢٢ وحدة تعليمية وقرص مدمج تفاعلي للقراءة فقط. وهي مورد عملي يشـــوح بصورة شاملة مجموعة خيارات حماية حقوق الملكية الفكرية (مثل الـــبراءات والعلامـــات التجاريـــة والرسوم والنماذج وحق المؤلف)، ويتضمن عدداً كبيراً من القوائم المرجعيـــة والمفـــاهيم الرئيســـية والمخططات البرنامجية والدراسات الإفرادية والأمثلة.

وتخصص علبة أدوات الملكية الفكرية الوحدة ١٥ لحالات المساس بحقوق الملكية الفكرية. وتحتـــوي تلك الوحدة معلومات تفصيلية عن الموضوعات التالية:

ابتكار استراتيجية للحماية من التعدي على الحقوق. التأمين لتغطية تكاليف الإجراءات القانونية المتخذة في حالة التعدي على حقوق الملكية الفكرية. المسائل الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ الإجراءات القانونية.	التدابير الواجب اتخاذها لمقاضاة المتعدي على حقوق الملكية الفكرية. الاستراتيجيات الرامية إلى تفادي المساس بحقوق الملكية الفكرية التي يحوزها الغير. المسائل المتعلقة بالإنترنت.

علبة أدوات الملكية الفكرية: <http://www.ipaustralia.gov.au/toolbox/index.shtml>

مدرس الملكية الفكرية (IP Professor)
مصدر مباشر للمعلومات ابتكره مكتب أستراليا للملكية الفكرية خصيصاً للقطاع الثالث من أجل زيادة معرفة ووعي مجتمع أستراليا الثالث (الجامعات) بالملكية الفكرية. وهو يقدم وثائق يمكن استخدامها في المحاضرات التي تتناول موضوعات الملكية الفكرية وملخصات لأخبار الملكية الفكرية المنشورة في الصحف الأسترالية الرئيسية، ويسمح لمؤسسات القطاع الثالث بدعوة محاضر زائر للملكية الفكرية.

مدرس الملكية الفكرية: <http://www.ipaustralia.gov.au/ipprofessor/index.shtml>

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
تتركز جهود مكتب أستراليا للملكية الفكرية بشأن التسويق وتوعية الجمهور على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتحتل النشرة الصادرة بعنوان "مبادرة سريعة" (Smart Start) مركزاً وسطاً في برنامج مكتب أستراليا للملكية الفكرية المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعندما صدرت تلك النشرة سنة ٢٠٠٢ بعنوان "مبادرة سريعة: خطواتك الأولى لإدارة الملكية الفكرية في أعمال تجارية جديدة"، كان الغرض منها هو استكمال معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن الأسواق ونظرتها إلى قضايا الملكية الفكرية. وعقب استعراض النشرة بنجاح كبير سنة ٢٠٠٥، طور البرنامج ليشمل نشرة جديدة صدرت تحت عنوان "مبادرة سريعة: إدارة الملكية الفكرية في أعمالك التجارية"، وضمت معلومات جديدة ودراسات إفرادية وموقعاً جديداً على الوب لتقديم معلومات على الخط تستكمل تنفيذ حملة ترويجية شاملة.

وشملت الحملة الترويجية بيانات إعلامية من وزراء الحكومة الأسترالية المسؤولين عن الشركات الصغيرة، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات، ونشر إعلانات على الخط بهدف تعزيز النشر وموقع الوب، ونشر مقالات وإعلانات في منشورات الشركات الصغيرة، وتوفير النشرة الصادرة تحت عنوان "مبادرة سريعة" لرجال التعليم لإدراجها في الدورات الدراسية المتعلقة بإدارة الشركات الصغيرة، وتوزيع النشرة من خلال الشبكات الموجودة، وإعداد رسالة إخبارية وتوزيعها بالبريد الإلكتروني.

وتتناول نشرة المبادرة السريعة مسألة الإنفاذ بعنوان "انتهاك الحقوق"، وتوصي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأن تكون على علم بحقوقها المتعلقة بالملكية الفكرية، وتكون على استعداد للتصرف في حالة المساس بحقوقها. وترشد النشرة المؤسسات المذكورة كي تتمكن من اكتشاف أي تعد على حقوقها، وحماية ملكيتها الفكرية من التعدي عليها على الإنترنت، وتفادي المساس بحقوق الغير، ومعرفة الإجراءات الواجب اتخاذها إذا ادعى صاحب الحق في الملكية الفكرية التعدي على حقوقه.

موقع نشرة المبادرة السريعة على الوب: <http:www.ipaustralia.gov.au/smartstart/index.htm>

كشوف إعلامية عن الملكية الفكرية
علاوة على المنتجات والبرامج المعدة خصيصاً لحقوق الملكية الفكرية، يحتفظ مكتب أستراليا للملكية الفكرية بكشوف إعلامية حديثة عن بعض المسائل الخاصة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

ويمكن الاطلاع على تلك الكشوف على موقع المكتب المذكور والاشتراك فيها للاطلاع على أحـــــدث الكشوف أو الكشوف الجديدة.

ويتوفر حالياً ٢٧ كشفاً يشمل الموضوعات التالية:

المبادئ الأساسية للملكية الفكرية حماية الملكية الفكرية	إدارة الملكية الفكرية الملكية الفكرية على الصعيد الدولي

وتشمل الكشوف المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أو التعدي عليها ما يلي:

الاعتراض على تسجيل العلامات التجارية – كل ما يجب معرفته بشأن إجراءات الاعتراض.

كيف يمكن الحماية من المعتدين على الحقوق وتفادي التعدي على الحقوق – كيف يمكن حماية حقوقك وتفادي التعدي على حقوق الغير.

الاعتراض على تسجيل العلامات التجارية (على الصعيد الدولي) – دليل إعلامي عن الاعتراض على التسجيل الدولي للعلامات التجارية، علماً بأن أستراليا عيّنت لهذا الغرض وفقاً لبروتوكول مدريد

تحذير ! الخدمات غير المطلوبة بشأن الملكية الفكرية – تحذير من مقدمي خدمات زائفين بشأن الملكية الفكرية يعرضون حماية أو ترويج الملكية الفكرية.

الكشوف الإعلامية:

<http://www.ipaustralia.gov.au/resources/factsheets.shtml>

مصلحة الجمارك الأسترالية

<http://www.customs.gov.au/site/page.cfm?u=4640>

<http://www.customs.gov.au/site/page.cfm?u=4368#11>

وزارة الخارجية والتجارة

<http://www.smarttraveller.gov.au/hints/index.html>

المعهد الأسترالي لعلم الإجرام

<http://www.aic.gov.au/publications/crm/crm045.html>

[نهاية المرفق والوثيقة]